العرب
الجمعة 2019/07/26
السنة 42 العدد 11419

الدوحة تبعث برسائل متأخرة للعب دور الوسيط مع طهران

كيف تكون الدوحة وسيطا وهي جزء من الفضاء السياسي الإيراني

أبدت قطر استعدادها للتوسط بين إيران والولايات المتحدة إلا أن هذه الدعوة لم تلقَ اهتمام من الولايات المتحدة أو حتى من حليفتها إيران، التي ترى أن أقصى ما يمكنها أن تجنيه من المبادرة القطرية هو ربح بعض الوقت لتواصل تصعيدها الخارجي الذي تحتاجه للتنفيس عن الضغط الذي تواجهه في الداخل بسبب العقوبات الأميركية.

واشنطن – ترى قطر فرصة في حالة الاستعصاء الحاصلة في الأزمة بين إيران والولايات المتحدة، وبدأت تبحث عن مدخل تقدّم به نفسها كوسيط، يريد المساعدة في تخفيف التوترات بين حليفيه، وهو أمر يشكك فيه المتابعون نظرا إلى أن الدوحة لن تكون حليفا محايدا في هذه الأزمة التي تتجاوز العلاقة الأميركية الإيرانية، لتشكل كل الدول المتضررة من السياسات الإيراني، ومنها الدول الخليجية المقاطعة لقطر.

> تمارس قطر ما اعتادت على سلوكه في الأزمات الدولية لجهة التطوع لتقديم خدماتها حتى لو كانت منطقيا لا تملك إمكانات الأمر

وتشهد منطقة الشرق الأوسط توترا متصاعدا بين إيران والولايات المتحدة وحلفاء خليجيين وغربيين ما أطلق تحذيرات من الانزلاق إلى مواجهة عسكرية.

وسعت دول حليفة للطرفين، على غرار سلطة عمان، إلى التدخل إلا أن الجهود ضاعت وسط عمليات التصعيد المستمرة من طرف إيران.

وفي ظل هذا الوضع، بدأت الدوحة تتحدث عن استعدادها للقيام بهذه الوساطة. لكن لم تظهر عن أطراف النزاع أنفسهم، في واشنطن وطهران، أي اهتمامات بالدعوات القطرية.

وساطة متأخرة

تأتي المحاولة القطرية، متأخرة، بالنظر إلى توسع الأزمة الأمر الذي يطرح أسئلة حول توقيتها وأهدافها، كما لا يفصلها البعض عن زيارة الشيخ تميم لواشنطن ولقائه بالرئيس دونالد ترامب. وقد نقلت ديلي بيست الأميركية قبل اجتماع البيت الأبيض، عن مسؤول في السفارة القطرية في واشنطن، بأن الشيخ تميم يعتزم تقديم اقتراحات لترتيب مفاوضات بين إيران والولايات المتحدة.

وقال الملحق الإعلامي لسفارة قطر في واشنطن، الشيخ جاسم بن منصور آل ثاني، "عرضنا أن نتولى دور الوسيط المستقلّ إذا ما قررت إيران والولايات المتحدة الحضور إلى طاولة المفاوضات". لكن، ينظر البيت الأبيض إلى مبادرة قطر بحذر، ويشك في آفاق المفاوضات مع إيران على المدى القريب.

تسعى الدوحة إلى استكمال ما لم تتمه مسقط خلال المرحلة الأولى من الأزمة، وتراهن على الارتباك الأميركي والبريطاني في الرد على التصعيد الذي يبدو أن طهران تتقصّده في هذه المرحلة، فالعقوبات المشددة المفروضة على إيران تتزايد يوما بعد آخر، وآثارها السلبية كبيرة إن استمرت.

والتصعيد في ظل هذا الوضع يساعد على تنفيس ضغط الداخل، خاصة وأن القوى الدولية مازلت قلقة من فكرة المواجهة العسكرية التي قد تتحول إلى حرب مكلفة. وهنا، يبدو أن المبادرة القطرية وإن كانت ستفيد الإيرانيين ففي كسب بعض الوقت لا أكثر.

وإذا ما سبق لقطر لعب أدوار في المفاوضات الأميركية مع حركة طالبان أو في تنظيم التواصل مع جماعات جهادية هنا وهناك قبل أن يشن العالم حربا جماعية شاملة ضد الإرهاب، فإن الدوحة التي تفقد توليها مهمات من هذا النوع تسعى من خلال الأزمة الإيرانية إلى تسويق كفاءاتها المزعومة لإيجاد مخرج للأزمة بين واشنطن وطهران.

لكن، لا يبدو أن هذه الوساطة ستفيد، حيث قال مسؤول أميركي لصحيفة واشنطن بوست، شريطة عدم الكشف عن اسمه، "من المعروف أن قطر لها علاقة مع إيران... لا أعتقد أنه سيكون أي دور وساطة رسمي. لكننا قد نتطلع إليهم لتمرير الرسائل وإبلاغهم بخطورة محاولة الإدارة الأميركية التصعيد وبناء مسار ما إلى الحوار".

كما قال خبراء إن إيران تودّ المرور من خلال وساطات كبرى مثل تلك التي تحاولها اليابان وفرنسا وألمانيا ودول كبرى أخرى لما للأمر من اعتراف بإيران ونفوذها، ولن يهمها تقديم أي تنازلات من خلال وساطة قطرية.

وبالتالي إذا ما اضطرت إيران إلى أن تقبل بوساطة إقليمية فحري بها اختيار عُمان، لما للسلطنة من أدوار سابقة في تنظيم حوار إيراني أميركي في عهد الرئيس السابق باراك أوباما والذي قاد إلى توقيع الاتفاق النووي.

مقترح فاشل

تمارس قطر ما اعتادت على سلوكه في الأزمات الدولية لجهة التطوع لتقديم خدماتها حتى لو كانت منطقيا لا تملك إمكانات الأمر، وهي تبحث من خلال تحركاتها الأخيرة عن دور دائم يعطي لنظامها شرعية وجود واستمرار.

وقد تقبل طهران استقبال موفدين لقطر تحت عنوان وساطة مفترضة، إلا أن أي تسوية قد تتم بين واشنطن وطهران لا يمكن أن تعوّل على جهود قطر، خاصة وأن العالم يعتبرها جزءا من الفضاء السياسي الإيراني في المنطقة وليست مستقلة عن قرار طهران، ولن يقبل أن تقوم طهران بالوساطة مع نفسها من خلال دبلوماسية الدوحة. كما أن الكشف مؤخرا، على صفحات نيويورك تايمز الأميركية عن تورط الدوحة في دعم أعمال إرهابية في الصومال، يكشف استنزافا متزايدا لسمعة قطر لدى الولايات المتحدة والدوائر الغربية، ما ينزع عنها أي شرعية للقيام بوساطة جديرة بهذا الاسم.

اليد قصيرة في هذا الموضوع تحديدا

الانقلابات تفضح جيوب الحركة الإسلامية في المؤسسة العسكرية السودانية

محمد أبوالفضل
كاتب مصري

القاهرة – لم يتوقع أشدّ السودانيين تفاؤلا أن تمر عملية عزل الرئيس عمر حسن البشير بسهولة وبلا منغصات، أو من دون محاولات لاستعادة السيطرة على زمام الأمور من قبل أتباعه في الحركة الإسلامية، فكلما تقدّمت العملية السياسية إلى الأمام بين المجلس العسكري وقوى الحرية والتغيير، شعر هؤلاء بالقلق على مصيرهم. ولم تتفق القوى السودانية على شيء أكثر من اتفاقها على تقويض عناصر النظام السابق.

ظلت الاتهامات تلاحق المجلس العسكري، باعتباره من بقايا حكم البشير، وأخفق إعلان الجيش عن ثلاث محاولات انقلابية داخله في زيادة الثقة وتأكيد انحيازه للثورة، وبقيت الشكوك تراود دوائر عدة وأنه يتلكأ في تسليم السلطة لحكومة مدنية، ولم يتفهم أصحابها دواعي البطء، أو ينظروا للأجواء التي أحاطت بالتلكؤ من زاوية إيجابية، حتى جاء الكشف عن تفاصيل محاولة رابعة مكتملة الأركان الأربعاء، ومعها قائمة بأسماء عدد من المشاركين فيها.

يمكن أن تغيّر هذه المحاولة رؤية بعض الأوساط السياسية للجيش، وفي القلب منه المجلس العسكري، لأنه أجهضها وبادر بالكشف عن مكوناتها بلا مواربة، ووضع نفسه في موقف حرج عندما اعترف أن عددا ممن شاركوا فيها ينتمون إلى كبار الضباط. وربما تفضي إلى تليين مواقف المعارضة، أو على الأقل تتريّث في ممارسة ضغوط قاسية عليه، وتتفهم الأسباب التي دفعته إلى التدقيق في تفاصيل المرحلة المقبلة ويكون في وسطها.

شارك في المحاولة الجديدة الفريق أول ركن هاشم عبدالمطلب رئيس الأركان المشتركة، وعدد من كبار الضباط في الجيش وجهاز الأمن والمخابرات الوطني، بجانب قيادات مؤثرة في الحركة الإسلامية وحزب المؤتمر الوطني الحاكم سابقا، لقطع الطريق على الحل السياسي الذي يرمي إلى تأسيس دولة مدنية دون هيمنة من القوى الإسلامية، ومرتقب تبلور تسوية نهائية بعد التوافق على الإعلان الدستوري في اجتماعات ماراثونية تستأنف السبت، وهي مدعومة بتفاهمات اختتمتها قوى الحرية والتغيير مع الجبهة الثورية في أديس أبابا الأربعاء.

أثار إلقاء القبض على عدد من القيادات المنتمية إلى الحركة الإسلامية، ارتياحا لدى قوى رئيسية في المعارضة، لأن هؤلاء هم المحرضون الحقيقيون للضباط الموالين للحركة على الانقلاب لاستعادة زمام الأمور بدلا من المجلس العسكري الانتقالي، لكنه أثار غضبا ظاهرا في أوساط قوى إسلامية، أدى إلى إعلان بعضها عن انشقاقات في صفوفها.

أصدرت شخصيات كبيرة في حركة "الإصلاح الآن" الإسلامية، ويتزعمها غازي صلاح الدين المستشار السياسي السابق للبشير، بيانا أفاد بانشقاقها عن الحركة وتأييدها للثورة والانحياز لقوى الحرية والتغيير، أملا في تعويم قضية محاولة الانقلاب الأخيرة، والإيحاء أن هناك خلافات تدور داخل الحركة الإسلامية، وعدم التعاطي معها على أنها جسم واحد.

تضم الحركة طيفا واسعا وفضفاضا من الأحزاب السياسية والفصائل العسكرية، يتم توظيفه لتصوير المشهد على أنه "حركة واحدة وقلوب شتى"، بما يمنح البعض فرصة للهروب من المحاسبة والأمل في الاندماج داخل الخارطة الجديدة، ثم تشكيل كيان أو أكثر يضمهم من خلال عملية تسرب محكمة، تستفيد من التسامح السوداني مع فكرة الإقصاء، وعدم وجود ممانعات جوهرية لدى البعض لاستيعاب شخصيات إسلامية لم تشارك صراحة في جرائم فساد في عهد البشير. ويقف خلف ذلك محور قطر وتركيا الذي يرى أن هذه هي الوسيلة الوحيدة للحفاظ على مصالحهما، قبل أن يخرجا تماما من السودان وتقويض أذرعهما الإسلامية السياسية والحركية.

مهما كانت سرديات البراءة التي صاغتها العناصر الإسلامية للتنصل من الانقلاب فلن تجدي نفعا، لأنها الجهة الوحيدة المستفيدة منه، ومن مصلحتها خلط الأوراق وقلب الطاولة على المجلس العسكري والحرية والتغيير للقفز على السلطة، فكل المؤشرات التي رشحت في الحوارات والمفاوضات الفترة الماضية أجمعت على أن فلول النظام السابق يسيطرون على مفاتيح كثيرة في الدولة العميقة، ومن الضروري اجتثاث جذورهم.

إحباط محاولة الانقلاب الرابعة يمتّن تقارب المجلس العسكري بالمعارضة

حدث تباين في هذه الرؤية بين فريقين، أحدهما يمثله المجلس العسكري، ويريد التريث في التعامل مع طريق الاجتثاث، لتفادي حدوث هزة داخل الجيش قد لا يتحمل تبعاتها. فالبشير حكم لثلاثة عقود ومن الطبيعي أن يكون له فلول وذيول غاضبة. كما أن كثافة السلاح في أيدي أتباعه في الشارع تحت مسميات مختلفة تفرض نزعه تدريجيا. وهما من العوامل التي شجعت على تكرار محاولات الانقلاب، في ظل الشعور بالاحتفاظ ببعض عناصر قوة المؤثرة.

تحيل هذه النقطة مباشرة إلى حجة الفريق الثاني، وتمثّله قوى الحرية والتغيير، وأدركت مبكرا مخاطر السيولة وعدم الحسم مع قيادات وكوادر نظام البشير، وألحت على المحاسبة الفورية والحاسمة قبل أن تفاقم الأزمة، خوفا من النجاح في إعادة التموضع والنفاذ من خلال الثغرات السياسية والأمنية العديدة، والاستفادة من الارتباكات.

أخفقت التحركات التي قام بها المجلس في تعظيم الثقة في تصوراته وإجراءاته، وبقيت المعارضة تخيّم على تقديراتها هواجس مسكونة بتجارب سابقة، فرضت عليها التمادي في انتزاع مكاسب مختلفة، ووصل الأمر بعناصر فيها لإنكار المحاولات الانقلابية، واعتبرتها من قبيل الرغبة في تبييض وجه المجلس وتصفية الحسابات مع خصومه، ولا تحمل ثبوتات كافية، لأنه لم يتم الإعلان عن الأسماء والجهات المشاركة في مرات سابقة، وتركت المسألة لتخمينات وعناوين عريضة تثير الالتباس أكثر من أن تجلّي الحقائق.

تبدو المحاولة الرابعة مختلفة، وتملك من المسوّغات والبراهين ما يجعلها بعيدة عن المناورات السياسية، فقد تُركت تمضي حتى تم الكشف عن تفاصيلها بالأدلة لتصدقها المعارضة والمواطنون. وكان من المتوقع أن تتم في 10 يوليو، وعندما عدّل أفرادها خطة التحرك وتأجلت إلى 24 يوليو تركوا ليتسنى جمع المزيد من الخيوط والمعلومات، لأنها لم تعتمد على قيادات عسكرية فقط، وجرى الترتيب لها لتكون ساعة الصفر بالتوازي مع تحرك قيادات مدنية محسوبة على الحركة الإسلامية.

تعلم الحركة الإسلامية أن نجاح انقلابها لا يعني تمكّنها من السيطرة على الحل والعقد في السودان، لأن المعارضة خرجت عن نطاق التدجين التقليدي، ونجحت في لملمة جوانب معتبرة من قواها الحية والميتة والمستعصية والمسلحة، وتقف خلفها قطاعات عريضة من المواطنين شاركوا في الثورة ولن يترددوا في استكمال مسيرتها، بصرف النظر عن تكلفتها.

> إحباط محاولة الانقلاب الرابعة يمكن أن يغير رؤية بعض الأوساط السياسية للمجلس العسكري

إذا كان المجلس العسكري الانتقالي، بكل ما تحصل عليه من دعم محلي وإقليمي ودولي، لم يستطع فرض رؤيته على تحالف الحرية والتغيير، فما بالنا بعناصر النظام السابق المرفوضة من جهات كثيرة.

ولعل التفسير المنطقي لتكرار محاولات الانقلاب يتعلّق برغبة الحركة الإسلامية ومكوناتها في استعادة الحنين لها، بعد أن تصل الأوضاع إلى درجة مخيفة من التدهور، ويصبح خلع البشير مكلفا للجميع، في إشارة تضع السودانيين أمام سيناريو "نحن أو الفوضى".

فات على هؤلاء أن سودان الثورة ليس هو سودان البشير، فقد حدثت تطورات على الأرض جعلت من الصعوبة أن تفرّط المعارضة في مكاسبها الداخلية والخارجية، بل ستزيدها المحاولات الانقلابية والسعي إلى إرباك العملية السياسية رسوخا للتصدي لها، وهي متفوّقة أصلا بتأييد كبير من المجتمع الدولي، يرى أن صفحة البشير وملابساتها الإقليمية طويت بلا رجعة.